الأمم المتحدة

S/2006/890

مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من الرسالة الموجهة إلى البروفيسور السير إليهو لوترباخت، رئيس لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، من السيد سيوم مسفين، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، بشأن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها ضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) داويت **يوهانز**

السفير

الممثل الدائم

211106 211106 06-62305 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

علمت ببالغ الجزع صباح يوم الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أن رسالة وردت من السيد راتليف لإخطار مستشارنا القانوني بعزم اللجنة على إصدار قرار بترسيم الحدود في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وتلقيت في وقت لاحق نسخة من رسالتكم الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ترسيم الحدود

شرعت اللجنة والطرفان، منذ صدور قرار اللجنة بترسيم الحدود في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، في عملية متأنية تشمل العمل والتعاون الميدانيين من أجل ترسيم الحدود.وعلى الرغم من إعراب إثيوبيا عن قلقها من أن هذه العملية لا تتطابق والممارسة الدولية المتبعة ولا تسمح بالمراعاة الكافية للمفارقات بين الخطوط المبينة في قرار تعيين الحدود الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ والأمور غير الممكنة عمليا في هذا الصدد من جهة والحقائق على أرض الواقع من جهة ثانية، فإنها تشعر ببعض الارتياح إزاء اعتراف اللجنة بوجود مفارقات وأمور غير ممكنة عمليا وبأن الأمر سيتطلب اتخاذ خطوات عملية وقائمة على التعاون من هذا القبيل حتى يتسنى للجنة الوفاء بالمسؤوليات التي أسندها إليها الطرفان في اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وما قامت به إريتريا من نقل قواتها إلى المنطقة الأمنية المؤقتة، وفرض قيود شديدة على حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ورفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٦٤٠ وطرد أفراد البعثة، إنما هو خرق جسيم لاتفاقي الجزائر العاصمة يعرقل عملية ترسيم الحدود المنصوص عليها في قرارات اللجنة وتعليماتها. وما فتئت إثيوبيا في الوقت نفسه تؤكد على حقها في الاستيلاء بقوة السلاح على الأراضي العائدة لها بموجب قرار تعيين الحدود وتشكك في عمليات اللجنة لتأثرها بالضغوط السياسية.

وقد رفضتم عن حق هذه الادعاءات الإريترية في مراسلاتكم مع إريتريا ودعوتموها إلى سحب قواتها العسكرية من المناطق الحدودية للسماح بالبدء في ترسيم الحدود. وطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إريتريا مرارا بنفس الشيء. لكن هذه الأخيرة رفضت الاستجابة لما تطلبه اللجنة ويطالب به مجلس الأمن. لذلك لا أعتقد أن استرضاء إريتريا هو الحل المناسب.

وفي ضوء هذه الخلفية التاريخية الحديثة، من المستحيل تفهم أو قبول عزم اللجنة على إصدار قرار بترسيم الحدود، بغض النظر عن الفهم الواضح لطرفي اتفاقي الجزائر العاصمة والشهود عليهما لتعذر الترسيم النهائي للحدود ما لم تنفذ عملية قائمة على التعاون بغية فهم

المفارقات والأمور غير الممكنة عمليا ومعالجتها. وتبرهن جميع أعمال اللجنة بشأن ترسيم الحدود قبل رسالة السيد راتليف لشهر تشرين الثاني/نوفمبر على إدراك اللجنة أن تنفيذ عملية قائمة على التعاون قوامها العمل الميداني واتخاذ قرارات عملية أمر ضروري بموجب ولاية اللجنة للقيام بترسيم للحدود صحيح من الناحية القانونية. وولاية اللجنة، التي ترد أحكامها الأساسية في الفقرات ٢ و ١٣ و ١٤ من المادة ٤، واضحة ومقتضبة. وهي تتطلب توخي الحياد، وإحالة قرار ترسيم الحدود إلى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لنشره، ثم الترسيم الفعلي للحدود. واشتراط أن ييسر الطرفان عملية ترسيم الحدود عن طريق السماح بالوصول إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة كل منهما إشارة واضحة إلى أن تلك العملية تتطلب عملا ميدانيا. والواقع أن الغرض من ترسيم الحدود، بالمقارنة مع تعيينها، هو مراعاة الحقائق على أرض الواقع حتى لا يؤدي التعيين النظري للحدود إلى مفارقات وأمور غير ممكنة عمليا.

ويوضح ترسيم القطاع الشرقي للحدود الذي قامت به اللجنة على نحو عملي للغاية نوعَ العمليات المتوخى في ولاية اللجنة والمألوف في الممارسة الدولية. وقد شمل ذلك الترسيم عملا ميدانيا مشتركا بين ممثلي الطرفين والموظفين التقنيين للجنة وإدخال التعديلات اللازمة لتكييف قرار تعيين الحدود مع الحقائق العملية على أرض الواقع. وشارك الطرفان كلاهما مشاركة فاعلة في العملية وأعربا عن موافقتهما على المواضع النهائية للعلامات الحدودية المعتمدة.

ولم تشر رسالة السيد راتليف بوضوح إلى طبيعة ”قرار ترسيم الحدود“ المقترح، الذي من المقرر إصداره في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وجليّ أن إثيوبيا لن تستطيع التعليق على مسألة بهذه الأهمية خلال الاجتماع المقترح عقده باعتبار أنه لم يكشف بعد عن ”قرار ترسيم الحدود“. ومن الواضح أن الاجتماع المقترح ليس سوى مسألة شكلية وأن إصدار قرار بترسيم الحدود خلاله سيكون منافيا تماما لمسؤوليات اللجنة وولايتها، ولا يمكن أن يحل محل العملية التي اتبعتها اللجنة حتى الآن بموجب اتفاقي الجزائر العاصمة والقانون الدولي.

ومن أكبر دواعي الانزعاج أيضا مدى تقليل الرسالة من شأن المحاولة الجادة، التي أيدها مجلس الأمن، من جانب الشهود على اتفاق الجزائر العاصمة الذين اقترحوا خلال اجتماعهم المعقود بنيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٦ اتباع نهج معينة لإزالة العقبات أمام ترسيم الحدود. وأبرزوا ضرورة الحوار وتلقي الدعم من هيئات محايدة لمساعدة الطرفين على إحراز تقدم في عملية ترسيم الحدود وتطبيع العلاقات بينهما.

فلماذا إذن قررت اللجنة بغتة وبدون سابق إشعار التخلي عن عملية ترسيم الحدود المنصوص عليها في قواعدها وتعليماتها وقراراتها؟ السبب في ذلك واضح، وهو أن إريتريا نقلت قواتها المسلحة إلى المنطقة الأمنية المؤقتة، ورفضت قرار اللجنة تعيين خبير للمساعدة في عملية ترسيم الحدود، بل ورفضت حضور اجتماعات اللجنة. والواقع أن في كل عمل من هذه الأعمال التي أتتها إريتريا انتهاكا لالتزاماتها بموجب اتفاقي الجزائر العاصمة (المادة ١ والفقرتان ٧ و١٤ من المادة ٤، في جملة أمور)؛ وقد حالت هذه الانتهاكات دون مواصلة عملية ترسيم الحدود على النحو المنصوص عليه في قواعد اللجنة وولايتها. غير أنه ليس من الممكن تبرير خروج اللجنة على ولايتها بهذه الانتهاكات الإريترية. ولا يمكن ترسيم الحدود بطريقة صحيحة قانونيا باتباع الوصفة الواردة في رسالة السيد راتليف؛ وستعتبر إثيوبيا أي ترسيم من هذا القبيل باطلا.

السلم والأمن الدوليان

سيدي الرئيس، أود أيضا الإشارة إلى رسالتكم الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ملاحظا أن اللجنة لم تتفضل بإرسال نسخة من هذه الرسالة إلى إثيوبيا.والأهم من ذلك أن ولاية اللجنة لا تشمل تخويلها أية سلطة للتعامل مباشرة مع مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن اللجنة اعتدت بالفقرة ١٦ من المادة ٤ في رسالتها إلى مجلس الأمن، فإن تلك الفقرة من اتفاقي الجزائر العاصمة تنص على أن الطرفين ''...يطلبان من الأمم المتحدة تيسير حل المشاكل...''، وما إلى ذلك. لذلك فإن الاعتداد بالدور التيسيري المذكور في الفقرة ١٦ مسألة تهم الطرفين والأمم المتحدة لوحدهما.

وعلاوة على ذلك، يشير مضمون الرسالة إلى أن اتخاذ اللجنة إجراء ما في اجتماعها المقترح عقده في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر قد يكمل عملية ترسيم الحدود المنصوص عليها في المادة ٤ من اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وبالتالي قد يفي بالشرط المسبق لنقل السيطرة على الأراضي. والحال، كما ذكرت آنفا، أن أي قرار يقصد منه الترسيم النهائي للحدود في ظل الظروف المشار إليها في رسالتكم المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الطرفين، سيعتبر باطلا وستتعامل معه إثيوبيا بناء على ذلك؛ وبالتالي، لا يمكن بتاتا نقل السيطرة على الأراضي.

ولعلكم تعلمون أن رئيس مجلس الأمن أخطر أعضاء المجلس والمجتمع الدولي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بأن إريتريا نقلت ١ ٥٠٠ جندي و١٥ دبابة إلى المنطقة الأمنية المؤقتة. وتضمن بيان مجلس الأمن النقاط التالية:

يشعر أعضاء مجلس الأمن بقلق بالغ حيال أنباء تفيد بأن قوات الدفاع الإريترية نقلت حوالي ٥٠٠ ١ جندي و١٥ دبابة إلى المنطقة الأمنية المؤقتة.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن القلق من أن هذه الأعمال تتنافى واتفاق وقف أعمال القتال المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وتنتهك سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة.

ويهيب أعضاء مجلس الأمن بإريتريا أن تسحب قواتها فورا من المنطقة الأمنية المؤقتة، وأن تتعاون تعاونا تاما غير مشروط مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ولا سيما للحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار ورفع القيود المفروضة على البعثة فورا.

ويهيب أعضاء مجلس الأمن بالطرفين أن يتحليا بأقصى قدر من ضبط النفس ويمتنعا عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا ضد بعضهما البعض، ويتفاديا القيام بأي عمل من شأنه تصعيد التوتر بين البلدين ويتقيدا بالتزاماتهما السابقة.

ويساور إثيوبيا القلق بوجه خاص إزاء تدخل اللجنة في حالة على هذا الجانب الكبير من التوتر والخطورة عن طريق توجيه رسالة إلى مجلس الأمن تشير إلى ”نقل السيطرة على الأراضي“ في وقت تعزز فيه إريتريا قواتها العسكرية بصورة غير مشروعة، متحدية بذلك مجلس الأمن. والحال أن عمل اللجنة ليس تجاوزا لحدود اختصاصها فحسب، بل إنه قد يسهم أيضا في التوصل إلى نتيجة ما فتئت إثيوبيا وأعضاء مجلس الأمن يسعون إلى تفاديها.

سيدي الرئيس، أود التأكيد على أن اللجنة أنشئت على يد طرفي اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وأن عليها التصرف بموجب الولاية المسندة إليها. وليس الاجتماع المقترح عقده في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ولا إصدار قرار بترسيم الحدود بمتطابقين مع العمليات المتوخاة في تلك الولاية، بل مع عملية ترسيم الحدود المنصوص عليها في قرارات وأوامر وتعليمات اللجنة نفسها. كما أن رسالة اللجنة إلى مجلس الأمن تتجاوز حدود اختصاصها وتنم عن خطأ جسيم في التقدير. لذلك، تحث إثيوبيا اللجنة على سحب رسالتيها الأخيرتين كلتيهما وإلغاء الاجتماع المقترح عقده في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. والمؤكد أن إثيوبيا لا تنوي اعتبار الإجراءات التي اقترحتها اللجنة صحيحة قانونيا أو ذات قيمة أو أثر قانونين. ومن الواضح أنه في حال اختارت اللجنة السير على هذا الطريق، الذي ترى إثيوبيا أنه باطل قانونا وخطير سياسيا، لن يكون لنا من خيار سوى أن نستنتج أن أعمال اللجنة أفقدها ولايتها بموجب اتفاق الجزائر العاصمة.

(توقيع) سيوم **مسفين**
وزير الخارجية